دور الشباب في التوعية السكانية

حسن العزي

■ تدور في أوساط السكان أسئلة حول طرق التوعية والتثقيف بخصوص فوائد تكوين الأسر الصغيرة قليلة العدد كبديل لكثرة المواليد ..قد تجد آخر الدراسات السكانية التي أجريت مع الشباب في الريف والحضر في 10 محافظات أن 60.7% من المبحوثين تقول إنهم أجمعوا أن الطريق الأولي قيام الشباب بدور التوعية والتثقيف لأفراد الأسرة عبر التواصل المباشر، لكن السؤال الذي يطرح نفسه كيف تستقبل الأسرة التوعية السكانية والتثقيف المباشر، وهم لم يطلعوا على المفاهيم السكانية؟!

–هنا تبدو الحاجة إلى تزويدهم بالمعلومات المتصلة بقضايا السكان وطرق مناقشتها مع المستهدفين والوصول إلى حلول لمعالجتها وهم بحاجة إلى التدريب والتأهيل من أجل الوصول بالرسالة السكانية عبر المعلمين والمدرسين والشباب إلى المستهدفين من السكان رجالاً ونساءً في الريف والحضر وهل الشباب مستعدون للمشاركة؟

–تقول الدراسات السكانية إن الشباب المبحوثين وبنسبة 59% يمكن أن يكون لهم دور في التوعية لكن بعد أن تتوفر لديهم معلومات تثقيفية للسكان وبعد أن يحصلوا على تدريب وتأهيل حول أسلوب نقل الرسالة للسكان ثم ما هي الإشكالات التي قد يقوم الشباب بدور التوعية حولها؟

–يحتمل أن يتوجهوا بتوعية وتثقيف الأمهات حول فوائد المباعدة بين الولادات ويحاولوا عبر التثقيف المتواصل إقناع الأمهات بتجنب المخاطر الصحية الناجمة عن الإنجاب المتقارب.

هل يقتصر دور الشباب على توعية أسرهم؟

تقول المعلومات الواردة في الدراسة السكانية أن الشباب بعد حصولهم على التدريب والتأهيل والمعلومات السكانية يمكنهم أن يتولوا التثقيف السكاني المباشر بين المستهدفين في الحقول الزراعية وفي النوادي الشبابية وبين المستهدفين في الجمعيات التعاونية، ويمكن للفتيات أن تقوم بالتوعية في أوساط المستهدفين في المنازل وفي الجمعيات النسائية.

هل يتوقع أن يرفع الشباب درجة وعي السكان بفوائد التعليم؟

–يحتمل أن يتولوا عملية شرح فوائد التعليم.. وهي متعددة يأتي في المقدمة توفير فرص عمل وكذلك تنامي الوعي السكاني بفوائد تكوين الأسرة الصغيرة ..ومن فوائد التعليم حل الإشكالات الاجتماعية ومن فوائده إعطاء ثقة بالنفس ..وقلة في الخصوبة ..وعناية ورعاية الأبناء..

سياسة سكانية غائبة والانفجار السكاني يهدد التنمية

بطء التحسن في بعض المؤشرات بسبب استمرار الفجوة بين حجم السكان والموارد المتاحة

تقرير/ شوقي العباسي

■ الزيادة السكانية في اليمن لا تستطيع الجهات المعنية السيطرة عليها ما يسبب عدم الاستقرار وزيادة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وتمثل تحديات أمنية كبيرة ، وتجعل الدولة غير قادرة على تحمل أعباء هذا الوضع، فالفقر وزيادة معدلاته بين الناس وخاصة في ظل المستجدات الأخيرة على الساحة قد يؤدي إلى كثير من السلوكيات السلبية التي تهدد المجتمع وتنال من أمنه واستقراره، الأمر الذي سينشر خطر العنف والتطرف ونشر الاضطرابات الأهلية.

وبحسب دراسة أعدها المجلس الوطني للسكان بعنوان (السكان والتنمية وتحديات المستقبل) فإن الدراسة تأتي بحسب مسئولين في المجلس متزامنة مع توقعات وشكوك إزاء إمكانية اليمن تحقيق «الأهداف الإنمائية للألفية» حيث مازالت ٪35 من سكان اليمن يعيشون تحت خط الفقر .

السياسة السكانية

■ بداية التسعينات تبنت اليمن سياسة سكانية معلنة، وأصبحت القضية السكانية وانعكاساتها السلبية على الأسرة والمجتمع تحتل أولوية مطلقة ضمن أهداف الإستراتيجية الوطنية للسكان2025–2005 (م) باعتبارها مشكلة تنموية في ظل استمرار الاختلال القائم بين معدل النمو السكاني العالي ومعدل النمو الاقتصادي المتواضع .

توجهت الجهود الرسمية بالتعاون والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية خلال السنوات الماضية إلى تطوير برامج السياسة الوطنية، حيث لا تزال المشكلة السكانية تمثل تحدياً تنموياً لعلاقتها بمختلف جوانب الحياة، فالنمو السكاني المرتفع مقارنة بالموارد المتاحة من أهم التحديات التي تواجه التنمية في اليمن..كونها لا تزال في مقدمة الدول النامية التي تعاني من مشكلة اختلال التوازن بين معدل النمو السكاني العالي ومعدل النمو الاقتصادي المتواضع، وهي مشكلة تعد مصدر قلق متزايد لما تنطوي عليه من انعكاسات اجتماعية واقتصادية كبيرة للمجتمع اليمني الذي أصبح يعاني من صعوبات كبيرة في تلبية الاحتياجات المتنامية للسكان مما أدى إلى تدهور المستوى المعيشي للكثير من الشرائح المجتمعية وما يرتبط به من مشاكل في اتساع رقعة الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي الذي يحدد أمن واستقرار المجتمع.

- بسبب القضية السكانية .. شكوك حول إمكانية بلادنا تحقيق أهداف الألفية

تتداخل مع كافة القضايا

■ القضية السكانية تتداخل مع كافة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية كقضية التخفيف من حدة الفقر وتقليل معدل البطالة ورفع نسبة الملتحقين بالتعليم ومحاربة الأمية ورفع مستوى التغطية الصحية والتوعية بقضايا الصحة العامة والصحة الإنجابية ومكافحة الآفات والأوبئة وتوفير المياه الصالحة للشرب وجعلها في متناول الجميع وتوفير المصارف الصحية والحماية البيئية وغيرها من القضايا التي تتقاطع بشكل مباشر مع القضية السكانية.

أسباب النمو السكاني المرتفع في اليمن البالغ٪3 يرجع إلى ارتفاع معدلات الخصوبة العالية والتي تصل حالياً إلى٪6.2 ، وهذا الاستمرار المرتفع لمعدلات الخصوبة وما يقابله من نقص في الموارد يؤدي إلى نتائج اقتصادية واجتماعية خطيرة، بالإضافة إلى التأثير السلبي على صحة الأسرة وخاصة الأمهات والأطفال.

هم كبير

■ النمو الاقتصادي سجل معدلات أقل من نسبة النمو السكاني الذي يتسم بالثبات إلى حد كبير في الوقت الراهن، الأمر الذي يجعل خيارات اليمن تصبح محددة ولا يبقى أمامها غير العمل بكل ما تستطيع من أجل الحد من هذه الزيادة وليس إيقافها كافة، فالنمو السكاني مسألة طبيعية وليس بوسع أحد إيقافه ولا أحد منا يدعو إليه وإنما المطروح هو العمل على تخفيض نسبته، بحيث تتمكن الدولة من توفير الاحتياجات والخدمات اللازمة للسكان.

قضية النمو السكاني ينبغي أن تمثل هماً كبيراً بالنسبة لجميع الأطراف الفاعلة على الساحة اليمنية بدءاً من الحكومة ومروراً بمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وانتهاءً بالمجتمع والأفراد، غير أن مايؤسف له عدم شيوع المعرفة الكافية بهذه القضية فهي بالنسبة للمعنيين غائبة تماماً، وآخرون يدرون عنها ولكنهم لا يعملون شيئاً ومن ثم فإن القضية عندهم مغيبة تماماً، وقلة هم أولئك الذين يدركون هذه القضية ويعملون من مختلف مواقعهم وبقدر استطاعتهم من أجل مواجهتها.

خدمات غائبة ومؤشرات متدنية

■ خدمات الصحة الإنجابية ووسائل تنظيم الأسرة وعدم توفرها لكل السكان وبالجودة المطلوبة، و القصور في الوعي المجتمعي على طلب هذه الخدمات والاستفادة منها، من الأسباب التي أدت إلى هذا النمو المتسارع أما على مستوى الأفراد فإن الأم التي لا تستطيع الحصول على خدمات الصحة الإنجابية فإنها تعرض حياتها لخطر الموت الناتج عن مضاعفات الحمل والولادة حيث تصل نسبة وفيات الأمهات إلى 365حالة من كل 1000 ، وبالتالي فإن هناك حاجة إلى الاهتمام المتواصل وتعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر القضية السكانية وأهمية تنظيم الأسرة والاستفادة من الخدمات المتوفرة للتخفيف من النمو السكاني الكبير في اليمن .

مواجهة المشكلات السكانية يتطلب الفهم الكامل لاتجاهات المتغيرات الديموجرافية، وتحديد الاستراتيجيات المناسبة للتأثير عليها بالإضافة إلى تهيئة البيئة المساندة لتحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان، والتي تأتي في مقدمتها التنمية البشرية والارتقاء بنوعية البشر ومهاراتهم، حيث لا تزال المؤشرات الصحية والتعليمية والاقتصادية والثقافية تعاني من تدنٍ وتسير نحو التحسن ببطء شديد بسبب استمرار الفجوة بين حجم السكان والموارد المتاحة.

اختتام المؤتمر الرابع لأبحاث التخرج لطلبة الدراسات السكانية بجامعة صنعاء

الثورة / شوقي أحمد

■ اختتمت أمس بمركز التدريب والدراسات السكانية بجامعة صنعاء فعاليات المؤتمر العلمي الرابع لأبحاث تخرج الدفعة الرابعة دبلوم عالي دراسات سكانية.

وفي الافتتاح أكد نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية الدكتور مصطفى المتوكل أهمية الدراسات السكانية لمعالجة الإشكاليات التي يعاني منها المجتمع اليمني.،مشيراً إلى أن الدراسات السكانية تعتبر من أهم الدراسات في عملية التنمية المستدامة ، واليمن من البلدان التي هي في أمس الحاجة إلى أن تكون مثل هذه الدراسات نافذة وليس فقط دبلوم عال أو ماجستير وإنما الدكتوراه وذلك لحاجتنا إلى خريجين متخصصين كي يبحثوا في الإشكاليات التي يعاني منها المجتمع من خلال النمو السكاني والأمراض المستوطنة داخل المجتمع ومن خلال المعالجات الخاصة بتنظيم الأسرة.

مدير المركز الدكتور أحمد الحداد أوضح أن «المؤتمر الذي نظمه المركز بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان سيناقش نحو 11بحثاً علمياً على مدى يومين تتناول في ثلاث جلسات علمية المشاركة السياسية للمرأة اليمنية والقات وأثره على الأسرة اليمنية ودور الإعلام وأثره في تعزيز الوعي السياحي وثقافة مشاهدة التلفزيون وأثره على الإنماء الثقافي لدى الأطفال».

وأشار الدكتور الحداد إلى أن من بين الأبحاث قضايا التنمية المستدامة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في جنوح الأحداث والنوع الاجتماعي في الأمثال الشعبية اليمنية ومعارف واتجاهات طلاب الثانوية العامة حول الايدز»، لافتاً إلى أن هناك أبحاثا تركز على القضايا الصحية كالسلوك الإنجابي وعلاقته بالتعليم ومكان الإقامة والفقر وأثره على صحة الفم والأسنان والعنف الأسري ضد الأطفال»، مؤكداً أن المركز يسعى من خلال هذه الدراسات للوصول إلى ضمان الجودة، مضيفاً أنه كلما سعى المركز إلى إيجاد دراسات نوعية متخصصة ودقيقة وحاول أن يتطرق إلى الإشكالية بشكل مباشر وغير مباشر سوف يساعد في عملية التنمية.

وأوضح أن المجتمع اليمني بحاجة إلى دراسات ميدانية تشخص القضايا التي ستوجه الجهات الرسمية إلى حل الإشكاليات بشكل منهجي وعلمي حتى نصبح من الدول التي تحل قضاياها بشفافية مطلقة ومن دون تعصب أو تحيز لكي نفهم الإشكالية ونصل إلى الحقيقة ونوجد الحل المناسب لها.

وكانت قد عقدت خلال المؤتمر العلمي جلستين علميتين لمناقشة البحوث المقدمة من الطلاب.

حضر الجلسة الافتتاحية الممثل القيم لصندوق الأمم المتحدة للسكان وعدد من الأكاديميين والمهتمين.

دراسة: سكان اليمن عام 2015م سيصل إلى 27 مليوناً

■ توقعت دراسة علمية حديثة أن يبلغ سكان اليمن بحلول عام 2015م حوالي 27.7 مليون نسمة بزيادة 9.5 مليون نسمة وبنسبة 52% مقارنة بمتوسط الفترة –1997 2006م في حين تراجعت كميات إنتاج اليمن من الحبوب إلى 345 ألف طن بمقدار 289 ألف طن وبنسبة 46% خلال نفس الفترة.

وكانت دراسات حكومية ودولية حذرت في وقت سابق من خطورة استمرار اختلال التوازن بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي المتواضع في اليمن والذي يميل إلى التراجع منذ بداية الألفية الثالثة لما يترتب على ذلك من انعكاسات اجتماعية واقتصادية كبيرة.

الدراسة الحديثة التي أعدها الدكتور شبير عبدالله الحرازي أستاذ التجارة الدولية والاقتصاد الزراعي المشارك بكلية الزراعة جامعة صنعاء ذكرت أن كميات المنتجات الغذائية الأولية المتوقعة في اليمن حتى عام 2015م ومقارنتها بمتوسط الفترة –1997 2006م، حيث أشارت إلى انه من المتوقع أن تبلغ كميات إنتاج الخضر عام 2015م حوالي 1009 أطنان أي بزيادة 213 ألف طن وبنسبة 27% بالمقارنة بمتوسط الفترة –1997 2006م.

وتوقعت الدراسة التي عرضت في الندوة الوطنية العلمية حول الارتفاعات السعرية إبعادها وأثرها وسبل مواجهتها بصنعاء ان تبلغ كميات إنتاج الفاكهة حوالي 1072 ألف طن بزيادة 392 ألف طن بنسبة 58%، والبيض 1244 مليون بيضة بزيادة 572 مليون بيضة وبنسبة 85%، والحليب 282 ألف طن بزيادة 91 ألف طن بنسبة 48%، واللحوم 278 ألف طن بزيادة 141 ألف طن بنسبة 103%، وكميات إنتاج الأسماك 404 آلاف طن بزيادة 226 ألف طن بنسبة 127% خلال نفس الفترة.

وتناولت الدراسة بالتحليل كميات المنتجات الغذائية الأولية في اليمن وأهم تحدياتها وآليات معالجاتها..

واعتبرت عملية إنتاج الغذاء بصفة عامة من أبرز التحديات التي تواجهها اليمن بل وتعد من أهم القضايا الإستراتيجية والمتطلبات القومية الضرورية.. مؤكدة أن عملية إنتاج الغذاء ما زالت على قدر من الخطورة وتعتبر من أبرز المشاكل التي تعاني منها اليمن.

وقالت»هناك عوامل رئيسية تحيط بقضية إنتاج الغذاء في اليمن تتركز أهمها في ارتفاع معدل النمو السكاني، تواضع تلبية القطاع الزراعي للاحتياجات السكانية من الغذاء، تواضع الموارد الطبيعية الزراعية من أراض ومياه وغياب الإرادة في الاعتماد على الذات في إنتاج الغذاء محلياً».

وعرضت الدراسة أهم تحديات المنتجات الغذائية الأولية في اليمن أبرزها تدهور الأراض التي اعتبرتها المشكلة الرئيسية الأولى التي تواجه الزراعة اليمنية بصفة عامة وتقف أمامها كتحد كبير يضعف منها وإمكانية حدوث تطورات في المساحة الزراعية والتركيب المحصولي، كما أنها تعوق حدوث نمواً في المساحة المزروعة.

وأوضحت أن أكثر من 84% من المساحة الإجمالية من الأراضي اليمنية غير قابلة للاستخدام الزراعي، و11% منها أراض متدهورة بفعل الإنجرافات المائية، و3% منها على الأكثر أراض مستقرة.

يأتي نشر هذه الدراسة ليزيد الأعباء على كاهل الاقتصاد اليمني الهش ، ويضاف إلى التحذيرات التي أطلقتها منظمات وهيئات حكومية يمنية ودولية في الآونة الأخيرة من المخاطر المترتبة على الزيادة السكانية في اليمن خلال الأعوام القادمة على المجالات الاقتصادية والصحية والتعليمية، وكذا تأثيرها على نصيب الفرد من الموارد الطبيعية كالمياه والكهرباء.

في حين حذرت دراسات حكومية ودولية من خطورة استمرار اختلال التوازن بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي المتواضع في اليمن والذي يميل إلى التراجع منذ بداية الألفية الثالثة لما يترتب على ذلك من انعكاسات اجتماعية واقتصادية كبيرة.

وأوضحت الدراسات التي أعدها أخيراً خبراء في صندوق الأمم المتحدة للسكان، والمجلس الوطني اليمني للسكان الحكومي أن حجم النمو السكاني في اليمن يصل إلى 3% وهو يزيد على النمو الاقتصادي.

وأظهرت الدراسات حجم المشكلة السكانية التي ستعاني منها اليمن خلال السنوات القادمة الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة هذا التزايد الذي سينتج عنه زيادة في عدد العاطلين عن العمل.

وتوقعت تلك الدراسات الحكومية والدولية أن يصل عدد سكان اليمن البالغ عددهم حالياً 22 مليون نسمة خلال العقدين القادمين وبالتحديد سنة 2033م إلى 50 مليون نسمة إذا استمر النمو السكاني بالمعدل الحالي 3.2% سنوياً ومعدل الخصوبة الكلية 6.1 طفل لكل سيدة يمنية وهذه الخصوبة تعتبر السبب الرئيسي في ارتفاع النمو السكاني وتساهم ضمن عوامل أخرى في إعاقة جهود التخفيف من الفقر والبطالة.

ويؤكد خبراء يمنيون أن النمو السكاني السريع يعيق جهود الحكومة في مكافحة الفقر والبطالة، وقد يشكل تهديداً للاستقرار الاجتماعي.